المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: الإدارة المحلية ومجتمعات ما بعد الصراع وإدارة التنوع
اسم الكاتب: أ.د. ناظم نواف ابراهيم، هيثم اياد ابراهيم محمود
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6691
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 04:43 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الادارة المحلية ومجتمعات ما بعد الصراع وإدارة التنوع

أ.د. ناظم نواف ابراهيم
dr.nadhim967@gmail.com

هيثم اياد ابراهيم محمود
hethamayaad79@gmail.com

الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية

الملخص:

تواجه الدول أزمات متكررة اذ يوصف عصرنا بعصر الازمات، ونتيجة لذلك باتت الدول تبحث عن حلول انية ودائمة لهذه الازمات كأزمة إدارة مجتمعات ما بعد الصراع من خلال اجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية تخفف من حدة الصراع المجتمعي وتقضي عليه.

ولمكونات المجتمع المتنوع مطالب مادية ومعنوية وغالباً ما تُواجه تلك المطالب بأساليب واليات غير سلمية مثل التطهير الاثني.

ويحاول هذا البحث بيان إمكانية الإدارة المحلية كآلية سلمية لإدارة ملف التنوع وكمعالجة سياسية وقانونية من ضمن معالجات اثار الصراع المجتمعي في مجتمعات ما بعد الصراع.

الكلمات المفتاحية: الادارة المحلية، المجتمع، مجتمعات ما بعد الصراع، إدارة التنوع.

تاريخ الاستلام :3/16/ ٢٠٢٤	تاريخ القبول:19/٧/ ٢٠٢٤	تاريخ النشر: ١/٩/ ٢٠٢٤

Local Governance and Post-Conflict Societies and Diversity Management

Prof. Dr. Nazem Nawaf Ibrahim
dr.nadhim967@gmail.com

Haitham Ayad Ibrahim
hethamayaad79@gmail.com

Al-Mustansiriya University / College of Political Science

Abstract:

Countries face recurring crises, as our era is described as the era of crises. As a result, countries are looking for immediate and permanent solutions to these crises, such as the crisis of managing post-conflict societies by implementing political, economic and social reforms that mitigate and eliminate societal conflict. The components of diverse societies have material and moral demands, and these demands are often met with non-peaceful methods and mechanisms, such as ethnic cleansing. This research attempts to demonstrate the possibility of local administration as a peaceful mechanism for managing the diversity file and as a political and legal treatment among the treatments for the effects of societal conflict in post-conflict societies.

Keywords: Local Administration, Society, Post-Conflict Societies, Diversity Management.

المقدمة:

إن الادارة المحلية باتت الشغل الشاغل للكثير من الدول فمفهوم الدولة المتدخلة بات مرهقاً لتنظيم الدولة ومؤسساتها لذلك اخذت الدول تبحث عن تنظيم جديد يخفف عنها كاهل المسؤولية من خلال نقل الصلاحيات بعضها او كلها وهذا يختلف من حيث التنظيم الدستوري والقانوني والمبادئ المتبناة من قبل الدولة عبر صناع قرارها وتمثل هذا التنظيم باللجوء الى مبدا اللامركزية الادارية واللامركزية السياسية ويرى الكثير من الكتاب ان كلا التنظيمين موغلا في القدم وان اللامركزية الادارية هي الاساس التنظيمي الذي تبنته البشرية منذ اساس التجمعات ومنذ اساس ظهور المجتمع اذ كان التنظيم وممارسته يتم بشكل جماعي من خلال اجتماع رجال القرية لتسيير امور حياتهم اليومية وبتوسع البشرية اخذ التنظيم الاداري والسياسي فيما بعد بالتعقيد لتظهر لنا الدولة والدولة الحارسة والدولة المتدخلة لذا يحاول هذا البحث؛ البحث في الاطار والتأصيل النظري لماهية الادارة المحلية ولماهية المجتمع من خلال المبحث الاول بينما يبحث المبحث الثاني في إمكانية الاستفادة من الإدارة المحلية في إزالة اثار مجتمعات ما بعد الصراع وفي تحقيق إدارة التنوع

اهمية البحث:

تتمثل اهمية البحث في بيان طبيعة الإدارة المحلية التي تمثل احد اشكال إدارة التنظيم الداخلي للدولة وعلاقة هذه المؤسسات بمجتمعات ما بعد الصراع فضلاً عن دورها الفاعل في عملية إدارة التنوع.

اشكالية البحث:

إن اشكالية البحث تنطلق من السؤال الاساسي والذي يتمثل في (ما هو مفهوم الإدارة المحلية وما هي طبيعة العلاقة ما بينها وبين مجتمعات ما بعد الصراع وإدارة التنوع؟) لذلك يحاول البحث الإجابة على الأسئلة التالية

*ما هي ماهية الإدارة المحلية.

* وما هي ماهية التنوع وإدارته وماهي ماهية مجتمعات مابعد الصراع وما هي المعالجات لإثار الصراع.

* ما هو دور الإدارة المحلية كألية لإدارة التنوع وكمعالجة من ضمن معالجات مابعد الصراع.

فرضية البحث:

تقوم فرضية البحث على اساس:(إن للإدارة المحلية دور اجتماعي فاعل في معالجة الاثار السلبية لمجتمعات ما بعد الصراع ويمكن ان تسهم في وإدارة التنوع بصورة فاعلة)

منهجية البحث:

اعتمد الباحث وفقاً لمتطلبات البحث المنهج الوصفي التحليلي من اجل بيان ماهية الإدارة المحلية كمفهوم وتطبيق وممارسة، فضلاً عن المنهج النظمي من اجل تفسير علاقتها في مجتمعات ما بعد الصراع وعملية إدارة التنوع.

المبحث الاول: ماهية الادارة المحلية وماهية المجتمع

المطلب الاول: مفهوم الادارة المحلية لغة واصطلاح

١- اولاً: الإدارة المحلية لغة:

في معجم المعاني الجامع تعني الادارة ومصدرها ادار، تحقيق الاهداف عن طريق الاخريين اي بمعنى توظيف الاخر في سبيل تحقيق اهداف محددة ويقال الدير .دير الرهابات والرهبان(**الفيروزابادي** ، **٢٠٠٨، ص ٧٧**)، وفي المعجم الوسيط ورد ذكر مدراء بمعنى سكان الحضر اي دلالة على التجمع وتدبير الامر فيقال ما رأيت في الوبر والمدر مثله اي في الحضر والبدو الرحل(**مدكور واخرون ،١٩٩٣ ،ص ٨٩٣**) ، وفي مختار الصحاح ورد ذكر كلمة مدر وتعني سكان القرى فالعرب تسمي القرية مدرة(**الرازي،١٩٨٣ ص٦١٩**).، اما عن ورود كلمة الادارة في القران الكريم فقد وردت بمعنى صريح في عدد من الايات منها ((إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا ۗ))(**القران الكريم ،سورة البقرة ،الآية ٢٨٢**) **اما مفردة المحلية لغة:** فهي مشتقة من مفردة (محل) والتي تعني المكان ومن مقتربات محل كلمة امحل والتي تدل على التباعد الزماني والمكاني؛ فيقال فتنة متماحلة اي متطاولة ويقال امحل الزمان اي اشتد الجفاف وطال (**مدكور واخرون ،١٩٩٣ ،ص٨٩٠**).

ثانياً: الادارة المحلية اصطلاح: : تشير الادارة في الاصطلاح الى الاجراءات والتدابير المتخذة في سبيل تنفيذ السياسة العامة في مجالاتها المتعددة السياسية والعسكرية والاقتصادية والامنية (زعيان ،٢٠٢٠ ،ص ٣٢٨)، يعرف هولت (holt) الادارة هي العملية المتعلقة بالتخطيط والتنظيم والقيادة والرقابة لكل من الموارد البشرية والمادية ، ويعرف تايلور الادارة على انها تحديد ماهو مطلوب عمله من العاملين بشكل صحيح ثم التأكد بانهم يؤدون ما مطلوب منهم بأفضل صورة واقل التكاليف ويمكن القول ان الادرة تهدف الى ادارة الموارد البشرية والمادية من خلال العمليات الادارية لتحقق افضل النتائج المحلية اصطلاحاً : اما المدلول الاصطلاحي لمفردة المحلية فيشير الى حيز مكاني واطار جغرافي محدد وصغير مقارنة بالاطار على مستوى الدولة او الاطار الاقليمي او الاطار الدولي(الاء جابر، https://mawdoo3.com/) ، وتنقسم الادارة الى قسمين اساسيين هما :-

١- الادارة العامة: وتعني ادارة الخدمات المقدمة للنفع العام من دون مقابل او قصد ربحي اي تهدف الى تحقيق النفع العام.

٢- ادارة الاعمال: وهي العمليات الادارية المطبقة في القطاع الخاص وتهدف الى تحقيق الربح، ويعرف الدكتور طه العنبكي الادارة بانها الخطط المطبقة من الجهاز الاداري في سبيل تنفيذ السياسات العامة (العنبكي: تعريف السياسة العامة ٢٠٢٢_٢٠٢٣).

أما الإدارة المحلية: وفق المذهب الانكليزي تعني تفويض جزء من الصلاحيات من الحكومات المركزية الى الحكومات المحلية في مناطق جغرافية محدد (is available at the 29-6-2023. without Law Insider) ،التعريف وفق المذهب الانكليزي قد خلط ما بين صور المركزية الادارية وما بين الادارة المحلية ، كما تعرف الادارة المحلية ((بانها تطبيق اللامركزية على السلطات والوظائف الاساسية من المركز الى المناطق والمقاطعات والبلديات والمجتمعات المحلية فهي الية فعالة لتمكين الناس من المشاركة في الحكم))(Shabbir Cheema, 1996 .p.9).

اما العالم السياسي اندريه دي لو بادير فقد عرف الادارة المحلية بانها ((هيئة محلية تتمتع باللامركزية وتمارس اختصاصاتها الادارية في اطار الاستقلال الذاتي))نلحظ ان التعريف لم يشير الى مقومات واركان الادارة المحلية الاساسية مثل الانتخاب ولا الرقابة كذلك المفكر فالين فقد عرف الادارة المحلية ((بانها عملية سحب الاختصاص من السلطة المركزية الى هيئة مستقلة ذات اختصاص محدد)) كذلك تجاهل التعريف مقومات الادارة المحلية من كيفية تشكيل هذه الهيئة المستقلة وما هو مدى الاستقلال وما هو مجال الرقابة وعرفت الادارة المحلية كذلك بأنها صورة من صور التنظيم الاداري يتم فيه السماح لمجموعات بشرية بالتمتع بمزايا الادارة الذاتية وتكون لهذه الجماعة او الجماعات شخصية معنوية قانونية مع موارد خاصة .التعريف اعلاه اكثر توسعاً من التعريفين السابقين وبمجموعهم يمثلون رأي الفقه الفرنسي اما سليمان الطماوي وهو يمثل وجهة نظر الفقه العربي فقد عرف الادارة المحلية من خلال تعريف اللامركزية الادارية ويقصد باللامركزية الادارية عملية قسمت او بمعنى اصوب توزيع الوظائف والصلاحيات الادارية بين العاصمة التي تمثل الحكومة المركزية وبين هيئات محلية منتخبة تمارس مهام الوظيفية الادارية تحت رقابة واشراف الحكومة المركزية(نجم الحمداني :،٢٠١٤ص٨٦).

اما الفقه البريطاني فقد حصر مهام الادارة المحلية بممارسة الوظيفية الادارية دون ان يكون للوحدات الادارية حق في التشريع ،كذلك تعرف الادارة المحلية بانها حكومة مصغرة تخدم مساحة معينة عن طريق ممارسة وظائف مفوضه لها فهنالك اجماع بين الفقهاء على ان الادارة المحلية والحكم المحلي لا يتضمنان ممارسة وظيفية التشريع وعرفت كذلك بانها وحدات ادرية ادنى بالمستوى من مستوى الحكومة القومية .وهي اي الادارة المحلية هيئات محلية منتخبة محددة بنطاق جغرافي تمارس نشاطاتها الوظيفية تحت رقابة الحكومة المركزية فالإدارة المحلية نمط من انماط التنظيم الاداري المحلي يتم فيه توزيع الاعمال الادارية ما

بين السلطة المركزية وسلطات محلية منتخبة تمارس اعمالها في نطاق الرقابة المركزية (الرزاق الشيخلي ، ٢٠١٣ ،ص ٥).

ثالثاً: عناصر ومستويات وطرائق تنظيم الادارات المحلية:

١-العناصر الواجب توفرها عند تطبيق مبدا الادارة المحلية:

أ- **الوحدة المحلية:** ويقصد بها مساحة جغرافية محددة يقطنها مجموعة من الاشخاص

ب- **التمتع بالشخصية القانونية المعنوية:** والشخصية القانونية المعنوية مجموعة هي مجموعة من الاشخاص يجمعهم هدف محدد ومجموعة من الاموال حُددت لهدف معين ويترتب على منح الشخصية القانونية المعنوية تبعات وهي استقلالية موظفي الادارة المحلية عن السلطة المركزية.

ت- **الاستقلال الاداري والمالي:** وهو ان تكون للوحدات المحلية ميزانية خاصة بها قائمة على نوعين من الايرادات ايرادات محلية وتتمثل بسلطة فرض الضرائب وايرادات مركزية، اما الاستقلال الاداري فيقصد به استقلال الوحدة من الناحية الادارية **(بدير واخرون، ١٩٨٣، ص٦٧-٦٩).**

ث- **وجود مجالس محلية منتخبة:** وهنا بعض الكتاب يضع شرط الانتخاب كشرط اساسي لمجموع اعضاء المجالس المحلية والبعض يرى بانه إذا تم تعيين البعض من اعضاء المجالس المحلية فان ذلك لا يخل بعناصر الادارة المحلية ما دام اغلب الاعضاء منتخبون وان الغرض من التعيين هو للاستفادة من الخبرة **(الشيحة،٢٠١٢، ص٩٢).**

ج- الرقابة: وهي من الاركان والعناصر المهمة اذا ان الادارات المحلية هي ليست حرة بالمطلق في ممارسة الاختصاصات المسندة اليها فهي تعمل في نطاق رقابة الدولة وذلك للتأكد من حسن الاداء وتحقيق الاهداف المنشودة ويطلق البعض على الرقابة تسمية الوصاية الادارية الا ان التعبير الدراج هو الرقابة الادارية فالوحدات المحلية هي ليست قاصر لتمارس عليها الوصاية **(المكاوي، ٢٠١٥، ص٧٥-٧٦).**

٢-مستويات الادارة المحلية: تتحكم عوامل عدة عند تحديد مستويات الادارة المحلية؛ وهذه العوامل هي العامل الاقتصادي، والعامل الديموغرافي، والمساحة، وتوزيع السكان، والعامل السياسي، وتتبنى الدول أحد انواع المستويات التالية في تنظيم الادارة المحلية

أ- **المستوى الاحادي:** اذ تتكون الادارة المحلية من مستوى واحد يلي الحكومة المركزية في الدولة البسيطة ويلي الحكومة الفيدرالية في الدولة الفيدرالية مثل سويسرا التي تتكون من مستوى ادارة محلي احادي يعرف بالكميونات ويبلغ عددها ٣٠٢٢ كميوناً.

ب-**المستوى الثنائي:** تتكون هنا الادارة المحلية من مستويين مثل اليابان، مقاطعات وبلديات وكذلك المملكة المتحدة.

ت- **المستوى الثلاثي:** مثل فرنسا والتي تتكون من اقاليم بعدد ٢٦ ومحافظات بعدد ١٠٠ وبلديات بعدد ٣٦٥٤٧ بلدية وكذلك النظام الاداري اللامركزي المطبق في العراق والمتكون من محافظات واقضية ونواحي.

ث -**المستوى الرباعي:** وتتبعه عدة دول من بينها إندونيسيا والتي يقسم فيها التنظيم الاداري اللامركزي الاقليمي الى اقاليم ومراكز، ومراكز فرعية وثم المستوى الاخير وهو القرى **(المبيضين واخرون، (د.ت)، ص ٢١-٢٤).**

٣-طرائق التنظيم داخل الادارات المحلية: تتبع الدول طرائق وصور مختلفة في تنظيم ادارتها المحلية وسبب الاختلاف هو اختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والثقافية داخل الدول وهذه الطرائق هي:

أ- **الدمج الكلي:** ويقصد به دمج الاجهزة الادارية التنفيذية مع الاجهزة الرقابية المنتخبة ففي هذه الحالة يتولى المجلس المحلي المنتخب اصدار القرارات المحلية وتنفيذها.

ب-**الدمج الجزئي:** في هذه الصورة التنظيمية يتم دمج الاختصاصات الرقابة والتنفيذية والتقريرية بيد مجلس واحد ويتولى هذا المجلس مهام الرقابة والتنفيذ واصدار القرارات التنظيمية اما رئيس هذا المجلس فهو معين من السلطة التنفيذية المركزية وهو يتولى مهمة تنفيذ قرارات السلطة المركزية وقرارات المجلس المحلي المنتخب مثل التنظيم الإداري في العراق في ظل قانون ١٥٩ لسنة ١٩٦٩.

ت-**الفصل الكلي:** تتميز هذه الصورة بوجود فصل كلي بين الجهاز التنفيذ والرقابي التشريعي العامل داخل الوحدة الادارية.

ث-**الفصل الجزئي:** في هذه الصورة يوجد فصل جزئي ما بين الذراعين التنفيذي والرقابي التشريعي داخل الوحدة الادارية فالذراع الرقابي التشريعي يتولاه مجلس منتخب وهو من ينتخب رئيس المجلس اما الذراع التنفيذي فيتكون من الموظفين التنفيذين المعينين من رئيس الذراع المعين بدوره من السلطة التنفيذية المركزية ويتمتع رئيس الذراع التنفيذي بصلاحيات واسعة فبإمكانه حل المجلس المحلي ومن امثلة هذه الصورة النظام الاداري المطبق في دولة مصر **(حسين،٢٠١٦، ص١٣١-١٣٢)**

المطلب الثاني: ماهية المجتمع:

اولاً: مفهوم المجتمع في اللغة والاصطلاح:

١-**مفهوم المجتمع في اللغة:** تشير مفردة المجتمع في معاجم اللغة العربية الى الجماعة. جماعة من الاشياء او العناصر المتناظرة فيقال ايام الجمع اي تجمع الناس لصلاة الجمعة، ويقال ضربه بجمع اي ضربه بقبضة يده، ويقال تجمع القوم اي اجتمعوا من هنا وهناك والجمع هو مجموعة من الناس فيقال جاء القوم بأجمعهم اي جاء القوم كلهم، والمجتمع مكان الاجتماع ويطلق على جمع من البشر يخضعون لسنن وانظمة عامة مثل المجتمع الانساني **(الرازي ،١٩٨٣ ص١١٠-١١١).**

٢- **مفهوم المجتمع في الاصطلاح:** اما مفهوم المجتمع اصطلاحاً فيعرف بأنه ((نسق مكون من العرف المنوع والاجراءات المرسومة ،ومن السلطة والمعونة المتبادلة ،ومن كثير من التجمعات والاقسام ،وشتى وجوه ضبط السلوك الانساني والحريات ،هذا النسق المعقد الدائم التغيير يسمى المجتمع ،انه نسيج العلاقات الاجتماعية واخص صفات المجتمع انه لا يثبت على حال)) (**رام ماكيفر وشارلز بيج ، ١٩٦١ ،ص ١٦-١٧**)، فمن التعريف الذي وصف فيه ماكيفر المجتمع يتبين انه يتكون من تجمعات منضبطة ويتمتع المجتمع بسمة التعقيد ومتلازمة التغيير؛ فالمجتمع دائماً في حالة حركة ، وعدم استقرار وهو ما يعرف بالحراك الاجتماعي، وينتج عن هذا الحراك التغيير الاجتماعي ، بعدها يتحدث ماكيفر عن انطواء المجتمع على ضدين وهما المشابه والمخالفة فالمشابه تحصل بين اولئك الذين يشبه بعضهم بعضا في العقل وفي المظهر الخارجي وكلما اشتدت التحديات كلما اشتد التقارب بين المتشابهين اما المخالفة فهي تعني الاختلاف بين افراد المجتمع وهذا الاختلاف يكون سبباً في التجاذب من اجل اشباع الحاجات فكل فرد يمتلك شيء لا يمتلكه الاخر والانسان حيوان اجتماعي بطبعه في سبيل اشباع حاجاته من المختلف الاخر(**رام ماكيفر وشارلز بيج،١٩٦١، ص ١٩- ٢٢**) ويعرف (بارسونز)المجتمع بانه ((نسيج كلي معقد من العلاقات الاجتماعية))ويعرف (سبنسر) ((المجتمع بانه رابطة للتعاون بين الجماعات المختلفة المكونة للمجتمع))(**حسين ،٢٠١٥،ص٢٧**).

ثانياً: انماط واصناف المجتمعات: يتناول هذا القسم البحث في انواع واصناف المجتمعات والتي من الممكن ان تصنف من خلال اتباع عدد من المعايير وهي:

١- **معيار الاستقرار:** وهنا تصنف المجتمعات الى مجتمعات مستقرة، ومجتمعات مأزومة والتي تعرف اي المجتمعات المأزومة بانها تلك المجتمعات التي تعاني من حروب وصراعات ونزاعات داخلية وخارجية وازمات متكررة فهي مجتمعات غير مستقرة بسبب متغيرات داخلية وخارجية كذلك تصنف المجتمعات وفق معيار الاستقرار مجتمعات ما بعد الصراع وهي تلك المجتمعات التي مرت بصراع مسلح وانتهى فيها العنف المباشر الا ان مسببات الصراع لم تنتهي فمن الممكن ان يندلع الصراع في اي لحظة وكذلك تصنف الى مجتمعات انتقالية وتعرف بانها المجتمعات التي تنتقل من نمط الى نمط اسلوب عيش اخر بسبب متغيرات عدة منها التطور العلمي مثل انتقال المجتمعات من زراعية الى صناعية بسبب الثورة الصناعية والتي حدثت بسبب التطورات العلمية.

٢- **معيار التطور:** تصنف المجتمعات وفق هذا المعيار الى مجتمعات ما قبل الحداثة وتضم اقسام فرعية مجتمعات الصيد وجمع المحاصيل والمتبقي من افراد هذه المجتمعات حوالي ٢٥٠٠٠٠ نسمة في العالم ومجتمعات الزراعة البدائية والرعي ومجتمعات الحضارات التقليدية والتي اصبحت جزء من الماضي، اما الصنف الاخر فهو مجتمعات الحداثة المجتمعات الصناعية وتضم كذلك

اقسام فرعية مثل المجتمعات النامية والعالم الاول والثاني قبل انهيار دولة الاتحاد السوفيتي ومجتمعات ما بعد الحداثة والتي تقسم على اساس القفزات التقنية العلمية.

٣- **معيار التنوع:** وتصنف المجتمعات وفق هذا المعيار الى مجتمعات موحدة تسود فيها ثقافة واحدة وهوية ثقافية واحدة ومجتمعات متعددة الثقافات متجانسة نجحت في تبني هوية موحدة جامعة ومجتمعات متعددة غير متجانسة مقسمة الى طوائف وعصبيات وتسمى احياناً بالمجتمع العصبوي فشلت في تبني هوية موحدة بسبب متغيرات داخلية وخارجية **(غليون، ١٩٩٠، ص٥٢-٥٣)**.

ثالثاً : خصائص ومقومات المجتمع: يتطرق هذا القسم الى البحث في خصائص ومقومات المجتمع اذ يتصف المجتمع البشري بعدد من الخصائص وهي التعايش وبما ان المجتمع البشري يتكون من مجموعة كبيرة من الافراد مختلفين في توجهاتهم الفكرية وجب على هذه المجموعة ان تتعايش فيما بينها ،التكيف ويقصد بالتكيف قدرة الكتلة البشرية المكونة للمجتمع على التعامل مع المستجدات مع الحفاظ على وحدة هذه الكتلة ،الاستقلالية وتعني الاستقلالية عدم تبعية مكونات الكتلة البشرية للقوى الخارجية والقدرة على حكم الذات**(عبد الستار واخرون ، ٢٠١٩ ،ص٦٩)** .

رابعاً: اما عن مقومات المجتمع فأنه يتكون من مقومات اساسية وهي:

١-**الأرض:** تمثل الارض احد المكونات الاساسية للمجتمع فلا وجود للمجتمع دون وجود مجال ارضي يسكن فيه افراد المجتمع وليس بالضرورة ان يكون المجال الارضي كتلة متصلة واحدة وانما يمكن ان تفصل بين اجزائه الجبال والانهر والبحار كما في الدول الجزيرة التي يتوزع افراد مجتمعها على مجموعة من الجزر مثل اليابان وكما لا يشترط ان يسكن ابناء المجتمع في بقعته الارضية المحددة وانما يمكن ان يقيموا في دول اخرى ويبقون هم ابناء للمجتمع الاصلي طالما يخالجهم شعور الانتماء مثلما هو الحال مع ابناء المجتمعات العربية ،وتتوقف قوة ورفاهية المجتمع على مقدار الثروات الطبيعية والموقع الجغرافي للاطار المكاني الذي يشغله افراد المجتمع فالأرض الغنية بالموارد ذات الموقع الجغرافي المتميز تنعكس ايجاباً على قوة ورفاهية الافراد الذين يسكنون على هذه الارض والعكس صحيح كذلك ،ويطلق بعض الباحثين تسمية البيئة على المجال الارضي وبذلك يتوسع نطاق المجال الارضي ليشمل التربة والهواء والماء والحيوانات والنباتات .

٢-**السكان:** وهم يمثلون أحد المكونات الاساسية للمجتمع بل هم المكون الاساسي له فلا وجود للمجتمع دون وجود السكان، ويمكن ان يكون السكان عامل قوة او عامل ضعف، عامل قوة اذا كانوا مجتمعين في هوية موحدة ويتمتعون بمستوى ثقافي واقتصادي عالي او فوق الوسط وطبعاً هذه يتوقف على قدرة الدولة في ادارة ملف السكان وبالعكس يكونون عامل ضعف وتفرض نظرية مالثوس صحتها ان لم تحسن الدولة ادارة هذا الملف.

٣-**القيم والعادات الاجتماعية:** لما كان الانسان حيوان اجتماعي بطبعه ويميل الى العيش المشترك بشكل جماعي فلا بد من الالتزام بالقيم التي تقرها الجماعة والتي تميزها عن باقي الجماعات والتي تعتبر معيار سلوكي مميز كذلك لابد من الالتزام، بالعادات والتقاليد المقرة من قبل المجتمع وتعتبر القيم والعادات والتقاليد من المقومات الثقافية.

٤- **اللغة والتاريخ والمصير المشترك** : اللغة هي وسيلة التخاطب بين سكان المجتمع الواحد فهي وسيلة للتواصل فيما بينهم ومن الممكن ان يتحدث السكان اكثر من لغة فضلاً عن الى اللغة الاصلية المشتركة وفي الحقيقة تحتل اللغة مكانة متميزة بين مقومات المجتمع وعلى اساسها تنشأ الكثير من الحركات الانفصالية مثل مناداة سكان اقليم كيبك في كندا والذين يتحدثون اللغة الفرنسية بسبب احتلالهم سابقاً من فرنسا مناداتهم بالانفصال عن كندا، كذلك يحتل التاريخ مكانة متميزة في المقومات المجتمعية فهو ذاكرة الامة الحية التي ترسم مصيرها المشترك(**الحسن ،٢٠١٢ ،ص١٤٧-١٥٥**).

خامساً: نظريات نشأة المجتمع ومراحل تطوره:

هنالك العديد من النظريات التي تناولت تفسير نشأة المجتمع ومن هذه النظريات.

١- **نظرية المجتمع الذري:** تفسر هذه النظرية على ان افراد المجتمع هم عبارة عن ذرات توحدة فيما بينها بحكم جاذبية اشباع الحاجات لتشكل لنا الجزئية وهي المجتمع وهذه الجزئية اي المجتمع هي جزء في الجسم الاكبر الذي يشكل العالم.

٢- **نظرية التماثل العضوي:** تفسر هذه النظرية المجتمع على انه كتلة واحدة تشبه جسم الانسان متكون من عدد من الاعضاء وهم الافراد ولكل عضو وظيفة يؤديها تتمتع بالأهمية كأهيمه وظائف اعضاء جسم الانسان وان الخلل في الاعضاء يسبب الخلل في الكل وهو جسم المجتمع.

٣- **نظرية النخبة:** ترى هذه النظرية ان المجتمع مكون من فئتين الحكام وهم القلة النخبة الحاكمة والمحكومين وهم الشعب الكثرة ومن أبرز دعاة هذه النظرية هما المفكران الايطاليان باريتو وموسكا اللذان اسسا منهج النخبة في البحث السياسي.

٤- **نظرية التعددية:** يرى أنصار هذه النظرية ان المجتمع يتكون من فئات متعددة وان الدافع لتأسيس المجتمع هو من اجل التوصل الى نقاط التقاء وسط بين هذه الفئات.

٥- **نظرية الصراع الطبقي:** واضع هذه النظرية هو المفكر كارل ماركس والذي يرجع سبب نشأة المجتمع الى الصراع ما بين طبقة البرجواز الناشئة المهيمنة على ملكية وسائل الانتاج وما بين طبقة العمال الذين يمنحون اجور بخسه لا تتساوى مع الجهود المبذولة بموجب نظرية فائض القيمة (**عبد الستار واخرون ،٢٠١٩، ص٧٠**).

المبحث الثاني: العلاقة ما بين الادارة المحلية ومجتمعات ما بعد الصراع والتنوع

يبحث هذا المبحث في أمكانية الاستفادة من الإدارة المحلية في معالجة اثار الصراع في مجتمعات مابعد الصراع اذ يمكن توظيف الإدارة المحلية لتحقيق عدداً من المكاسب متعلقة بتفكيك أسباب الصراع كذلك يبحث في إمكانية توظيف الإدارة المحلية لتحقيق إدارة ناجعة لصور التنوع المختلفة التي يزخر بها المجتمع العراقي وذلك هو منشأ العلاقة الرابطة بين المفاهيم والمصطلحات أعلاه

المطلب الاول: الادارة المحلية ومجتمعات ما بعد الصراع:

١- **مفهوم مجتمعات ما بعد الصراع والخصائص المميزة:** يشير مفهوم مجتمعات ما بعد الصراع الى المجتمعات الخارجة من صراع مسلح لأسباب داخلية سياسية او اقتصادية او اجتماعية او ثقافية او لأسباب خارجية تتعلق بالأطماع والتدخلات او لكل الاسباب مجتمعة اذ يحدث اختلال في ميزان القوى الداخلي ليصل العنف الى ذروته ثم تبدأ محاولات انهاء الصراع واعلان السلام الذي لا يعني بالضرورة سلام ايجابي ومن خصائص مجتمعات ما بعد الصراع هي انها بحاجة الى إحلال السلام الإيجابي القائم على تفكيك أسباب الصراع وهي بحاجة ماسة الى تحقيق العدالة الانتقالية القائمة على جبر الضرر ومحاسبة المقصر ثم التعايش السلمي وكذلك هي بحاجة الى أعادة بناء الهياكل المؤسساتية والاجتماعية والاقتصادية لتضررها من الصراع ومن الخصائص المميزة انها أي المجتمعات تعاني من ارتفاع معدلات البطالة وانتشار المظاهر المسلحة وتعاني كذلك من تفشي ازمة التوزيع المفضية الى ازمة الشرعية وهذه خاصية تتشارك فيها اغلب المجتمعات الخارجة من الصراع مثل صراع رواندا واستئثار التوتسي بالسلطة لسنين طوال ثم انتقام الهوتو وحرب لبنان التي حصلت بسبب عدم توزيع السلطة واحتكار منافعها على مكون معين(Hayes -2023-p 7-10)

٢-**مراحل الصراع المجتمعي واسبابه:** يمر الصراع المجتمعي بمراحل تراتبية عدة وهي:

أ- **مرحلة الصراع الكامن:** مرحلة الصراع الكامن هي مرحلة الاسباب حيث يكون فيها الصراع غير مدرك انما تدرك اسبابه والتي تدور غالباً في التنافس على الموارد النادرة وعادةً ما تقترن هذه المرحلة بعدم الرغبة بالتواصل ما بين الاطراف المتنافسة وتسمى كذلك بمرحلة السلام غير المستقر.

ب- **مرحلة الصراع المدرك المتصور:** في هذه المرحلة يُدرك أحد الاطراف ان الصراع بدء يحدث وتشعر الاطراف بالتناقض والتضارب في الاهداف وتزداد حدة التوتر بينها وتبدأ التكتلات بالظهور.

ت- **مرحلة الصراع المحسوس:** في هذه المرحلة يتضح فيها الصراع بشكل واضح وتظهر فيها الاقطاب ويزداد فيها التوتر مع مظاهر التحشيد والتحضير للمواجهة وتزداد الحاجة الى تدخل طرف ثالث من اجل تهدئة الامور وألا فان الصراع ذاهب الى نقطة اللاعودة تلك النقطة التي تبدأ بعدها المواجهة.

ث- **مرحلة الصراع العلني:** في هذه المرحلة يرتدي الصراع ثوبه الكامل اذ يظهر الصراع بصورة واضحة وتتحول مشاعر البغض والكره الى تصرفات مقرونة بالمشاعر السابقة وفيها يصل الصراع المجتمعي الى نقطة الذروة التي من بعدها ينتهي الصراع.

ج- **مرحلة ما بعد الصراع: في** هذه المرحلة يتم تسوية الصراع (**Edeh Samuel Chukwuemeka,2023. p6-10**)، اما ان تكون التسوية عادلة لكل اطراف الصراع فيكون السلام الايجابي او تسوية غير عادلة تلحق الغبن بأحد الاطراف ويكون **(السلام سلبي)**، مع الاشارة الى ان المرور بمراحل الصراع الخمس ليس بحتمي .وللصراع أسباب داخلية تتعلق بعدالة التوزيع وبمستوى الحرية وتركيب المجتمع هل هو موحد ام متنوع متجانس وغير متجانس والانغلاق الفكري الدوجماتيقي او الدوغمائي وبمستوى الرفاه والفقر ويتصدر سوء التوزيع قائمة الأسباب الداخلية اذ يؤدي الى إصابة المجتمع بمرض الاغتراب السياسي اما الأسباب الخارجية فتتعلق بالتنافس الخارجي والتدخلات

٣-متطلبات استدامة التعافي في مجتمعات ما بعد الصراع: اثبت الدراسات ان ٥٠% من مجتمعات ما بعد الصراع تعود للصراع في غضون ١٠ سنوات عن توقفه بسبب عدم تحقيق متطلبات استدامة التعافي وللتعافي المستدام في مجتمعات ما بعد الصراع عدد من المتطلبات وهي:

أ- **الحوكمة السياسية:** وتعني بموجز الكلمات اتخاذ عدد من الاجراءات التي تهدف الى تعزيز شرعية الدولة عبر تحقيق حكم القانون والعمل على تحقيق المساواة بين الاديان والطوائف والمساواة بين شرائح المجتمع المختلفة فيما يتعلق بالحقوق والواجبات والعمل على بناء مؤسسات خاضعة للمسألة وتمتع بالشفافية وتعزز من المشاركة المجتمعية عبر منظمات المجتمع المدني وعبر الاخذ باللامركزية الادارية وتنشيطها ان كانت مطبقة وضمان التعددية ونجاعة النظام الانتخابي وضمان علوية الدستور واصلاح الجهازين القضائي والامني

ب-**الحوكمة الاقتصادية** : تعني الحوكمة الاقتصادية الطريقة التي تباشر بها الدولة ادارة مواردها المتنوعة سعياً لتحقيق الرفاه من خلال عدالة توزيع المنافع والخدمات بشكل متساوي مثل الخدمات التعليمية والصحية وتعزيز المشاركة الشعبية في القرارات الاقتصادية لمعرفة الرغبات المتنوعة فضلاً عن الشفافية اذ بإمكان اي مواطن معرفة ارقام العقود الاقتصادية وللوصول الى الحوكمة الاقتصادية عدد من المتطلبات منها ترشيق واعادة تنظيم الجهاز الاقتصادي والاداري والاستعانة بالخبرات العالمية لغرض مواكبة التطور وتفعيل الرقابة بهدف تقليل والحد من مؤشرات الفساد وتفعيل اللامركزية الادارية المتمتعة بالاستقلال المالي والاداري الواسع وذلك لان السلطات المحلية هي اكثر معرفة ودراية بالحاجات اكثر من السلطات المركزية فالرشادة الاقتصادية والادارية باتت من المتطلبات الضرورية لتعافي المجتمعات في مرحلة ما بعد الصراع .

ت-**تحقيق الوحدة المجتمعية** : تعزيز الحوكمة السياسية والاقتصادية ينبغي ان يتكامل مع تحقيق الوحدة المجتمعية بهدف الوصول الى المجتمع المتماسك الذي يتحقق ببعدين احدهما افقي ويتحقق من خلال اعادة الثقة بمؤسسات النظام السياسي القائمة على المشاركة والمساءلة والشفافية والاخر افقي ويتحقق من خلال تعزيز التفاعل بين شرائح المجتمع كافة ويهدف التماسك الى الحفاظ على الهوية الثقافية من خلال احترام حقوق الانسان واحترام التنوع وتقوية التعايش السلمي مع الاخر المختلف تحقيقاً للسلم الاجتماعي والذي يتحقق بالإضافة الى ما ذكر يتحقق عن طريق عدالة التوزيع والمشاركة الشعبية والتداول السلمي للسلطة(**الجنابي، ٢٠٢٣، ص٧٠-٩٠**) .

٤-**الإدارة المحلية وبناء السلام:** تسهم اللامركزية في عملية بناء السلام من خلال بناء احساس لدى المواطنين بأنهم ممثلون سياسياً عن طريق نوابهم المتفاعلين معهم وبالتالي يشعر المواطن بأنه جزء من المنظومة السياسية او الادارية او كلاهما معاً فاللامركزية تسهم في بناء السلام من خلال تعزيز المواطنة والتي تتحقق من خلال ، الحفاظ على وحدة الدولة والاستقرار عبر تجزئة السلطة وتوسيع المشاركة بالتالي تكون الادارة المحلية قريبة من المواطن وتكون قد حققت اللامركزية التمثيل العادل للفئات المتنوعة ،تعزيز المساءلة تساهم اللامركزية الإدارية بتعزيز المساءلة بحكم قرب الادارات المحلية من المواطن فهو يستطيع ان يرصد الاداء وهذا يتطلب توفير شفافية عالية للإدارات المحلية ، تعزيز المنافسة و المشاركة اذ تسهم اللامركزية بتوفير اجواء تنافسية تتبارى فيها الاحزاب من خلال برامجها الانتخابية الحقيقية للفوز برضا المواطن الذي يدلي بصوته للمشاركة في العملية الانتخابية ؛فيتبين ان اللامركزية عالجت قضية التمثيل في المؤسسات المحلية وحفزت المشاركة وحققت عدالة في توزيع المنافع والخدمات والوظائف وبالتالي حققت شرعية للمؤسسات وللهياكل الادارية وكذلك تسهم اللامركزية في بناء السلام من خلال تعزيز التنمية فاللامركزية تساهم برسم الخطط التنموية الكفيلة بتحقيق التوزيع العادل للخدمات القائمة اي الخطط التنموية على مصطلح التخطيط من الاسفل ويقصد به ذلك النوع من التخطيط القائم على معرفة حاجات الوحدات الادارية من خلال مشاركة الجماهير ويتحقق اشباع الحاجات الفعلية وتتحقق التنمية لسكان الوحدات نتيجة لتمتع تلك الوحدات بالاستقلال المالي والاداري ويتحقق لنا كذلك عنصر المنافسة والتسابق بين الوحدات المحلية كما ان اللامركزية تسهم في معالجة الاهمال التنموي الحكومي المقصود او غير المقصود من خلال استقلال الوحدات الاداري والمالي تحت رقابة الدولة لضمان حسن الاداء وهذا الاستقلال يؤهل تلك الوحدات للمباشرة بالمشاريع التنموية وخلاصة الكلام اذ حققت اللامركزية الإدارية التنمية المتوازنة فأنها قطعت

شوطاً كبيراً في مجال بناء السلام (**سلمان،٢٠٢٣،ص٤٢-٤٨**) ولبناء السلام استراتيجيات وهي الاستراتيجية القانونية والسياسية القائمة على اساس تطبيق القانون وعدم التمييز واحترام حقوق الانسان وترويج ثقافة التعايش السلمي وبناء مؤسسات الدولة على اساس الكفاءة وتطبيق الحكم الرشيد مؤسساتياً

بالإضافة الى تفعيل اللامركزية فلا توجد صلاحيات مركزة اي بمعنى التخلي عن شخصانية السلطة اما الاستراتيجية الاقتصادية فهي تهتم في البدء بمعالجة الفقر كونه متلازمة للعنف وتهتم كذلك الاستراتيجية الاقتصادية بعد معالجة الفقر بأحداث التنمية القائمة على اشراك المواطن في التخطيط والاعتماد على العناصر المحلية في التنفيذ مع الاطلاع على التجارب العالمية لمسايرة الركب اما عن الاستراتيجية الثقافية الاجتماعية فهي تهتم بترويج قيم التعايش السلمي عبر ادوات محلية متنوعة منها وسائل الاعلام ورجال الدين بمعنى مؤسسات التنشئة الاجتماعية السياسية المتنوعة (**سلمان ،٢٠٢٣ ،ص١١١-١١٩**) يتبين للباحث ان اللامركزية الادارية (الادارة المحلية)تلعب دوراً كبيراً في تسوية الصراع وبناء السلام فهي قد ظهرت ضمن متطلبات التعافي المستدام لمجتمعات مابعد الصراع في جانب الحوكمة الاقتصادية والادارية وهي تسهم في بناء السلام من خلال تعزيزها لقيم المواطنة والتنمية كما انها تعد احدى الاستراتيجيات السياسية والقانونية لبناء السلام ودليل كلامنا هذا ان اغلب المجتمعات الخارجة من الصراع تعمل على تبني اللامركزية كجزء من المعالجات السياسية والادارية لمرحلة مابعد الصراع فمثلاً اسبانيا بعد وفاة الجنرال فرانكو عام ١٩٧٥ الذي وصف بانه اخر دكتاتور فاشي في اسبانيا تبنت مملكة اسبانيا اصدار دستور عام ١٩٧٨المعدل عام ٢٠١١ الذي تبنى الفدرالية من حيث الواقع وقسمت فيه اسبانيا الى ١٧ منطقة للحكم الذاتي ومدينتي سبته ومليليه تتمتع كذلك بلحكم الذاتي وتحتوي المناطق ال ١٧ على ٨١١٧ بلدية (**راضي و خريسان ،٢٠١٧ ،ص١٢٦-١٢٨**)وكذلك اصدر العراق قانون للحكم الذاتي عام ١٩٧٤ على اثر الصراع مع المواطنين الاكراد وبعد احداث ٢٠٠٣ تبنى اللامركزية السياسية والادارية كذلك تبنت ايطاليا نظاماً خاص بعد الحرب العالمية الثانية بموجب دستور ١٩٤٦ اذ تتكون من ٢٠ اقليم خمسة منها تتمتع بالحكم الذاتي والباقي تتمتع باللامركزية الادارية الواسعة وكانت رغبة القوى السياسية تتجه نحو الفدرالية الا ان ارادة الحزب الديمقراطي المسيحي والشيوعي الايطالي حالت دون ذلك (**شفيق ،١٩٨٨ ،ص١٢٠**)

٥-الإدارة المحلية وإمكانية تجاوز أزمات التنمية السياسية: تظهر البعض من أزمات التنمية السياسية في البعض من مجتمعات ما بعد الصراع او تظهر هذه الازمات مجتمعة وهذه الازمات طبقاً لرأي لوسيان باي هي:

أ- أزمة الهوية: وتعني افتقار مجتمعات ما بعد الصراع الى هوية موحدة وطغيان الهويات الفرعية

ب-أزمة الشرعية: وهي من أخطر الازمات التي تواجه الأنظمة وتتعلق بطريقة الوصول الى سدة الحكم هل هي ديمقراطية؟ لذلك تحاول اغلب تحاول اغلب النظم السياسية الحيازة على قدر من الشرعية من خلال اصلاحيات دستورية وقانونية تؤكد على الممارسات الديمقراطية

ت-أزمة التغلغل: تتعلق هذه الازمة بالوصول الى اخر نقطة في سبيل تقديم المنافع والخدمات وهي نتيجة لأسباب عدة منها سعة الدولة والتمسك بالمركزية وخاصة الإدارية وانغلاق بعض المجتمعات المحلية

ث-أزمة المشاركة: وتتمثل هذه الازمة بعزوف المواطنين عن المشاركة بالحياة السياسية لأسباب شتى منها عدم نجاعة النظام الانتخابي، الأحزاب الشخصانية وشيوع أزمة المشاركة يؤدي الى أصابة المجتمع بمرض الاغتراب السياسي والذي من اعراضه العزوف الانتخابي

ج- أزمة الاندماج والتكامل: وتتعلق بمدى الاندماج ما بين افراد المجتمع وما بينهم وبين السلطة السياسية وهو على بعدين، بعد عمودي Verticalويعني الاندماج مع المؤسسات، بعد افقي Horizontal اندماج مع المجتمع

ح- أزمة التوزيع: هذه الازمة ان صح تسميتها هي أم الازمات وأن تسويتها تعني تسوية اغلب الازمات وتتعلق بكفاءة النظام السياسي بالتوزيع العادل للمنافع والخدمات (صحة، تعليم، خدمات، أعمار، تنمية..) **(صالح ،٢٠٢٣،ص١٨-٢٧)** ولو أمعنا النظر في أركان الإدارة المحلية وهي التمتع بالشخصية المعنوية وما يُبنى عليها من استقلال أدرى ومالي وتولي الوظائف عن طريق الانتخاب ووجود المصالح المحلية المتميزة والرقابة الفاعلة لوجدنا انها قادرة أي الإدارة المحلية أن حُسن توظيفها على معالجة اهم الازمات بل أغلبها مثل المشاركة والتوزيع والتغلغل بل حتى ان بعض الدول أنشأت هيئات متخصصة لمراقبة عدالة التوزيع مثل العراق مكونة من ممثلي الوحدات المحلية بالأغلب وهذا سيؤدي الى معالجة باقي الازمات سالفة الذكر فأهُل مكة أدرى بشعابها فمن شروط الترشيح لعضوية الوحدات المحلي هو السكن في نفس الوحدة .

المطلب الثاني: الادارة المحلية وإدارة التنوع:

اولاً: مفهوم ادارة التنوع: قبل التطرق الى مفهوم ادارة التنوع اصطلاحاً لابد من التوضيح الاصطلاحي لمفردة التنوع والمجتمع المتنوع فالتنوع يشير الى التباين والاختلاف بين الاشياء وتعددها اما المجتمع المتنوع بحسب العالم البريطاني فورينفال هو ذلك النوع من المجتمعات الذي يتألف من عنصرين او أكثر يعيشون بشكل متوازي دون اختلاط بسبب التمايز الديني او اللغوي او العرقي او الكل مجتمع وهذا ما ذهب اليه ديكن في تعريفه للمجتمع المتنوع وعرف عالم الاجتماع الشهير انتوني غيدنز المجتمع المتنوع بانه نوع من المجتمعات الذي توجد فيه عدد من المجاميع الاثنية المتباينة في نواحي عدة لكنها تخضع لذات المنظومة السياسية والاقتصادية فالمجتمع المتنوع عبارة عن تكوين كلي يضم بداخله جماعات مختلفة من حيث اللغة او الدين او القومية او الكل مجتمع تعيش داخل وحدة سياسية (دولة) وله عدة خصائص منها الثبات النسبي وعدم التغيير مثل الرأي العام وهو عبارة عن تصنيف اجتماعي لجماعات متباينة تنتظم ضمن مؤسسات سياسية واعلامية واجتماعية ويحدث التنوع نتيجة لأسباب تاريخية تتعلق بموجات الهجرة بسبب الحروب ولأسباب فكرية ولأسباب اقتصادية تتمحور حول البحث عن فرص العمل **(عباس: ،٢٠٢١، ص ٢٩-٣١)** . ويمكن ان نعرف ادارة التنوع اجرائياً بانه ((وضع وتنفيذ سياسة عامة للدولة من خلال الصناع الرسميين وشبه الرسميين قائمة على تحقيق توازن ما بين مطالب الجماعات المتمايزة المعترف بها وما بين

مطالب الدولة بهدف تحقيق الرفاه الاجتماعي)) ؛ وللتنوع صور متعددة اذ يمكن ان تتنوع المجتمعات دينياً او قومياً او لغوياً او عراقياً ويمكن ان تجتمع جميع صور التنوع في مجتمع واحد اما مطالب صور التنوع أي الجماعات المتنوعة فهي تتمحور حول مطالب مادية تتعلق بحرية الاعتقاد الديني وحرية التعبير اللغوي بلغة المكونات والاعتراف بالعادات والتقاليد ومطالب مادية تتعلق بالمشاركة السياسية وعدالة التمثيل والتوزيع والتغلغل الى ابعد نقطة ولو أمعنا النظر بهذه المطالب فيمكن ان تحقق الإدارة المحلية عدداً منها ان لم يكن اغلبها خاصة فيما يتعلق بعدالة التمثيل والتوزيع والتغلغل وقد تتطور هذه المطالب لتطالب بالاستقلال الإداري والسياسي **(مهدي ،٢٠٠٢،ص٨٨-٩٦)**

ثانياً: اليات ادارة التنوع: يركز هذا القسم على اليات واستراتيجيات ادارة التنوع والتي تقسم الى الاقسام التالية:

١- **الاستراتيجيات الاكراهية القسرية:** تعتمد هذه الاستراتيجيات على عنصر الاكراه بالقوة والقسر والتي بدورها تتوزع الى الاليات التالية:

أ- **الية هيمنة الدولة:** وتتعلق هذه الالية بأجهزة الدولة التي تمتلك عنصرا الكفاءة والقدرة على ضبط ايقاع تفاعلات المكونات فلا يسمح للمكونات بممارسة النشاطات العنفية وغالباً ما تفرض الدولة سياسة تعليمية ولغوية موحدة اي معنى ان عصا ضبط الايقاع تكون بيد الدولة فقط وتعرف كذلك ببوتقة الصهر

ب- **التنظيف الاثني Ethnic cleaning** :وفق هذه الالية تمارس عملية تهجير المكونات من مكان الى مكان اخر في سبيل اجراء التغييرات الديموغرافية كموجات التهجير التي تعرض لها الكرد في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي وقد تتخذ سياسة التغيير الديموغرافي بعداً اخر اشد وطأة وقساوة وهي بعد الابادة الجماعية وقد تكون ابادة جسدية مثلما تعرض له الارمن في بدايات القرن المنصرم في دولة تركيا او بيولوجية من خلال منع التكاثر بوسائل متعددة او ابادة ثقافية من خلال منع المكونات من التعبير عن نشاطاتها مثل قانون حضر النشاط البهائي في سبعينات القرن المنصرم وينتج عن هذه الاليات في بعض الاحيان التزمت بمطالب المكونات والتوجه باتجاه الانفصال وتقرير المصير عملاً بقاعدة الفيزياء لكل فعل رد فعل يساويه في القوى ويعاكسه بالاتجاه**(جاسم،٢٠٢٢، ص ٥٤-٥٦)**.

ت- **الية الاستيعاب والدمج:** وتتعلق هذه الالية بقدرة النظام على استيعاب ودمج هوية المكونات في إطار هوية موحدة لا مجال فيها للاعتراف بهوية المكونات حيث تفرض هوية الجماعة المسيطرة وقد ينحو الاستيعاب منحى مؤسساتي من خلال بناء مؤسسات عامة تستوعب كل المكونات لا مجال فيها للبحث عن حصص المكونات؛ الية الدمج والاستيعاب هي أخف وطأة من الاستراتيجيات

القسرية الا ان عيوبها تتمثل في عدم افساح المجال لهويات المكونات اذ يكون الاستيعاب قومي، اقليمي جغرافي، قيمي (**مهدي ،٢٠٠٢، ص١٢٨-١٣٠**).

٢- **استراتيجية تقاسم السلطةPower sharing** /تهدف هذه الاستراتيجية الى تقاسم مؤسسات السلطة بين المكونات تحقيقاً للتعايش السلمي والذي سبق الحديث عنه ويتطلب الامر تشريع قوانين لضمان حقوق المكونات وتصنف هذه الالية الى الاليات الفرعية التالية:

أ- **الفيدرالية:** تقوم الفيدرالية على مبدأين اساسيين وهما الاستقلال من خلال مؤسسات تشريعية وتنفيذية وقضائية ووجود دستور للأقاليم التي تتمتع باللامركزية السياسية اي بمعنى ان مستوى الحكم يكون على مستوين وقد يكون على ثلاث اذ ما تم العمل باللامركزية الادارية والمبدأ الثاني هو المشاركة في مؤسسات الدولة الاتحادية حسب الثقل النسبي للمكونات واعتمدت الكثير من الدول ذات التركيب المتعدد على الية الفيدرالية ومن عيوبها انها تشجع في بعض الاحيان على الانفصال اذ ما اقترنت مع ضعف الهوية الوطنية.

ب- **الديمقراطية التوافقية** : واضع اركان الديمقراطية التوافقية هو المفكر لبهارت وتعني مشاركة جميع المكونات في العملية السياسية حسب الثقل والتوافق بين مطالب ووجهات نظر المكونات وتعتمد التوافقية على عناصر اساسية وهي الائتلاف الواسع اذ يتم تشكيل ائتلاف يضم جميع المكونات ويتخذ القرار في الائتلاف بالتوافق والاجماع والعنصر الثاني هو النسبية اي ضمان نسب المكونات عند توزيع العوائد المادية والخدمات اما العنصر الثالث فهو الفيتو المتبادل وذلك لضمان حق المكونات قليلة العدد واما العنصر الرابع فهو الاستقلال القطاعي من خلال تبني اللامركزية الادارية القائمة على الاستقلال المالي والاداري الواسع .

ت- **الية القوة الجاذبة** : وتعرف كذلك بالألية التكاملية والوحدة في التنوع تسعى هذه الالية لبناء مركز تدور حوله التفاعلات الاثنية فهي تسعى لبناء هوية وطنية موحدة جامعة مع احترام والاعتراف بالهويات الفرعية ولهذه الالية مطالب منها تأسيس أحزاب وطنية ،الحوار للتوفيق بين الرغبات ،نظم انتخابية عادلة ،اللامركزية الإدارية اذ تحول اللامركزية الصراع الى تنافس في سبيل تقديم الأفضل وتواجه إدارة التنوع في دول عالم الجنوب عدداً من التحديات من بينها تحدي عدالة الاستخراج والتوزيع مثل استخراج الضرائب والرسوم والموارد المادية والبشرية وتوزيع المنافع مثل التعليم والصحة (**جاسم،٢٠٢٢، ص٥٩-٦٤**) ويمكن للإدارة المحلية ان تعالج عدداً من هذه التحديات فعوائد الضرائب والرسوم سيقدم بها خدمات محلية لأنها لن تذهب في الغالب الى الخزينة المركزية للدولة كذلك ستحقق العدالة في توزيع الخدمات بناءاً على طلبات سكان الوحدات المحلية عملاً بمقولة اهل مكة ادرى بشعابها ؛.يتبين ان اللامركزية الادارية الإقليمية (الادارة المحلية) تشغل اهمية كبيرة كألية في ادارات التنوع اذ ظهرت اكثر

من مرة ؛ظهرت في اليات اقتسام السلطة؛ التوافقية والقوة الجاذبة كذلك هي تعد من مطالب المكونات المتعلقة باقتسام السلطة .

الخاتمة:

يتبين للباحث أن الادارة المحلية اصبحت على قدر كبير من الاهمية فالدول قاطبةً وجدت فيها متنفس يحمل عنها مشقت التدخل في التفاصيل المتنوعة كما كانت تفعل الدول المتدخلة بالحياة الاقتصادية والتي تعتمد التخطيط المركزي والذي فشل بانهيار الاتحاد السوفيتي وكذلك الدول الغربية الرأسمالية والتي تعمل بمبدأ الاقتصادي أدم سمث دعه يعمل دعه يمر وجدت فيها متنفس من الازمات التي تتعرض لها بين الحين والاخر من خلال اسناد مسؤوليات التنمية والخدمات الى الادارات المحلية ويتبين للباحث امكانية الاستفادة من الادارة المحلية في ادارة التنوع وفي معالجة اثار الصراع وتحقيق السلم كون الادارة المحلية تعتمد على التمثيل والمشاركة والانتخاب وتسهم في تحقيق عدالة التوزيع والتغلغل كل ذلك يجعل من الادارة المحلية ذات اثر ايجابي أن حُسن توظيفها أما ان أُسُيء توظيفها من خلال التلاعب بالأنظمة الانتخابية او عدم اعتماد الرقابة الفاعلة او منحها صلاحيات شكلية من خلال اسناد الوظائف المحلية المهمة بالتعيين من المركز كما كان معمولاً به في العراق بموجب قانون ١٥٩ لسنة ١٩٦٩ ستكون عديمة التأثير او سلبية بسبب الاختلال في عناصرها ويتفشى الفساد في مفاصلها بسبب ضعف الرقابة، إذ إن مجتمع بهذا التنوع ذي الصور المتابينة وبهذه القدرات والثروات عانى في الماضي من سوء السياسية المتبعة في ادارة التنوع ومن اثار الصراع بسبب السياسية التميزية والمحاباة يمكن ان يوظف الادارة المحلية ويجعلها وسيلة لتحقيق ادارة صور التنوع ومعالجة اثار مجتمعات مابعد الصراع عن طريق توظيف القدرات لمعالجة ازمتي التوزيع والتغلغل التي تعالج الكثير من المشاكل الاجتماعية.

المصادر باللغة العربية:

١. الاء جابر: مفهوم الادارة واهميتها ووظائفها، تاريخ الزيارة ٢٦-٦-٢٠٢٣، متاح على الرابط. مفهوم الإدارة وأهميتها ووظائفها – موضوع (mawdoo3.com).
٢. ابراهيم مدكور واخرون: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط٣،.١٩٩٣.
٣. احمد حسين جاسم: التفاعلات الاثنية ودورها في بناء الدولة دراسة حالتي العراق وكندا، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين ،٢٠٢٢.
٤. برهان غليون، نظام الطائفة من الدولة الى القبيلة، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط١ ،١٩٩٠.
٥. حسان محمد شفيق: المبادئ النظرية لتحليل النظم السياسية في الجزائر وايطاليا وفرنسا، مطبعة التعليم العالي، بغداد، ١٩٨٨.
٦. سامي حسن نجم الحمداني: الادارة المحلية وتطبيقاتها والرقابة عليها، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ط١ ،٢٠١٤.
٧. عاطف عبد الله المكاوي: التفويض الاداري، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠١٥.

٨. عبد الرزاق الشيخلي: الادارة المحلية دراسة مقارنة، مكتبة السيسبان، بغداد، ط٢ ٢٠١٥ وكذلك ناجي عبد النور: نحو تفعيل الادارة المحلية الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة، مجلة أكاديميا للدراسات السياسية، المختبر العربي لإصلاح السياسات، جامعة حسيبة بن بو علي، الجزائر، العدد١، ٢٠١٣.
٩. عدنان عبد الله الشيحة: الادارة المحلية في المملكة العربية السعودية: الوضع الراهن ونموذج مقترح، مجلة جامعة الملك سعود، جامعة الملك سعود، الرياض، دار النشر بلا، العدد ١ ،٢٠١٢.
١٠. علي محمد بدير واخرون: مبادئ واحكام القانون الاداري، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ط١ ،٢٠١١. وكذلك حميد علي نجيب: الادارة المحلية مفهومها. عناصرها، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، دار النشر. بلا، عدد ١، ١٩٨٣.
١١. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي، القاموس المحيط، دار الحديث للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٨.
١٢. محمد بن ابي بكر الرازي: مختار الصحاح، دار الرسالة للنشر، الكويت، ط٣ ،١٩٨٣
١٣. هشام حكمت عبد الستار واخرون: علم الاجتماع السياسي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد، ط ١ ،٢٠١٩.

المصادر باللغة الانكليزية:

1- Ayat Ahmed Salman: The role of decentralization in enhancing peacebuilding - Iraq as a model - PhD thesis (unpublished), College of Political Science, University of Baghdad, 2023.
2- Edeh Samuel Chukwuemeka ACMC. Five (5) Main Stages of Conflict. Date of visit 6-10-2023. Available at the following link. Five (5) Main Stages of Conflict – Bscholarly
3- Fayyad Ahmed Zayan, Administration, its Origins and Principles in Islamic Society, Iklil Journal for Human Studies, Iraqi Scientific Society for Manuscripts, Baghdad, Al-Mirbad Publishing, Issue 3, 2020.
4- Hala Fouad Abbas: The Role of Local Governments in Managing Diversity after 2008 (Kirkuk Governorate as a Model), Unpublished Master's Thesis, College of Political Science, University of Baghdad, 2021.
5- Ihsan Muhammad Al-Hassan: Principles of Modern Sociology, Wael Publishing House, Amman, Jordan, 3rd ed., 2012.
6- johan Brewer and Bernadette C. Hayes .Post-conflict societies and the social sciences: a review. Date of visit 7-10-2023 . Available at the following link. Full article: Post-conflict societies and the social sciences: a review (tandfonline.com) And also Author's name: None. Defining Conflict/Post Conflict . . Date of visit 7-10-2023. . Available at the following link . Defining Conflict/post Conflict | Women Win Guides
7- McIver and Charles Page: Society, Nahdet Misr Library, Cairo, 2nd ed., 1961.
8- Ofurum Chukwudi: Components of A Community. Date of visit.11-7-2023. Available at the link. (5) Components of A Community | Chukwudi Ofurum - Academia.edu.
9- Shabbir Cheema, Director, MDGD/UNDP_ Report of the United Nations Global Forum on Innovative Policies and Practices in Local Governance Gothenburg, Sweden, 23-27 September 1996 .
10- The author's name without: Local administration definition. . Date of visit .29-6-2023 is available at the link. Local administration Definition | Law Insider .